

PROJET D'ACCORD DE
LIBRE-ÉCHANGE
COMPLET ET APPROFONDI



مشروع اتفاق
التبادل الحر
الشامل والمعمق

ال الجولة الثالثة من المفاوضات حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق (أليكا)

بين تونس والاتحاد الأوروبي

بروكسل، 10-14 ديسمبر 2018

التقرير المشترك

افتتاح الأشغال

انعقدت الجولة الثالثة من المفاوضات بين تونس والاتحاد الأوروبي حول اتفاقية الأليكا في بروكسل من 10 إلى 14 ديسمبر 2018 في جو ودي وحوار بناء.

و خلال الإفتتاح الرسمي لهذه الجولة، ذكر الطرف الأوروبي بأن برنامج العمل الخاص بالمفاوضات حول اتفاق الأليكا لسنة 2018 والمتفق عليه بين المفاوضين الرئيسيين التونسي والأوروبي منذ أواخر سنة 2017، قد تضمن عقد جولتين من المفاوضات وعدد من الاجتماعات الفنية حول مسائل متعددة. وعلى إثر الجولة الثانية من المفاوضات التي كانت جد مثمرة والتي انتظمت في تونس (من 28 إلى 31 ماي 2018)، تتعقد هذه الجولة الثالثة في إطار تجسيم برنامج العمل الطموح ذاته. كما أشار الجانب الأوروبي إلى الاجتماعات الفنيّة التي تم عقدها بين الخبراء خلال شهر نوفمبر في إطار الإعداد لهذه الجولة، والتي خصت عدة محاور على غرار تجارة البضائع وتجارة الخدمات والاستثمار والتجارة الرقمية وحماية الملكية الفكرية والإحصائيات.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي قد تقدّم قبل الجولة الثالثة، من المفاوضات بعدد من النصوص المحيية والمتعلقة بمحاور التجارة في الخدمات والاستثمار و التجارة الرقمية، هذا فضلا عن مقترحات أخرى تخص محور جديد يخص المعاملة الوطنية والنفاذ إلى السوق بالنسبة للسلع وبملحق لمحور "الحواجر الفنية" يتعلق بالسيارات. وأوضح الاتحاد الأوروبي الأسباب التي دعت له لاقترح مقارنة جديدة تنصّ على أفراد مسألة حماية الاستثمارات بمعاهدة منفصلة عن اتفاق الأليكا، وتقدم بمشروع نص في الغرض.

وسيتّم نشر كل مشاريع النصوص الجديدة التي تقدم بها الجانب الأوروبي على الموقع التونسي الخاص بالأليكا وكذلك على موقع الإدارة العامة للتجارة التابعة للمفوضية الأوروبية.

ومن جانبه، أكد الطرف التونسي على أهمية اتفاقية الأليكا بوصفها أداة لدفع الإصلاحات وآلية قانونية لتحقيق أهداف الشراكة المميزة بين تونس والاتحاد الأوروبي.

وشدّد الطرف التونسي أيضا على أهمية هذا الاتفاق الذي يتجاوز محتواه الجوانب التجارية والذي يجب أن يعكس الطابع الاستراتيجي للعلاقات الثنائية بين تونس والإتحاد الأوروبي، كما أكد على ضرورة ضمان إنفاذيّة الامتيازات المتبادلة بناء على مبدأي التفاوت في اتخاذ الالتزامات والتدرج مع تحسين شروط نفاذ مسدي الخدمات التونسيين إلى السوق الأوروبية وفقا لمبدأ العدالة الاقتصادية وعدم اعتبارها مسألة تتعلق بالهجرة .

كما أكّد الجانب التونسي على الأهمية التي يوليها ضمن هذه المفاوضات إلى مسألة النهوض بالتجديد والابتكار ونقل التكنولوجيا وعلى ضرورة اتخاذ إجراءات تفاضلية هامة لفائدة القطاعات الإستراتيجية مثل قطاع زيت الزيتون فضلا عن تقديم الدعم الكافي والتدابير المصاحبة الملائمة والمناسبة لإنجاح الاتفاق المقبل.

وإن أكدّ الجانب الأوروبي على التزامه بمساندة تونس في انجاح انتقالها السياسي والاقتصادي، فقد عبّر عن أسفه إزاء الإجراءات التجارية الأخيرة التي اتخذها الجانب التونسي للحد من واردات المنتجات الأوروبية. وطلب سحب هذه القيود في أقرب الآجال الممكنة.

وأوضح الطرف التونسي أنّ التدابير التي تمّ اتخاذها تخصّ كراسات الشروط وهي مؤقتة في الزمن تندرج في إطار حماية المستهلك ومراقبة السوق عبر آلية تنظيم الواردات والتوزيع في بعض القطاعات مبيّنا أن هذه التدابير جاءت تلبية للطلب الملح الذي تقدّمت به أطراف فاعلة في القطاعات المشمولة.

من جهة أخرى أوضح الجانب الأوروبي أيضا أنه سيتم التطرّق إلى مسألة تنقل الأشخاص في إطار اتفاق تيسير اجراءات منح التأشيرات وإعادة القبول بالتوازي مع المفاوضات حول تنقل مسدي الخدمات. وقد انعقد اجتماع بين تونس والمفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول هذه المسألة ببروكسل في 24 أكتوبر 2018 وستواصل هذه المشاورات مستقبلا.

واتفق الطرفان حول أهداف هذه الجولة والتقدم بشكل ملحوظ على المستوى الفني.

كما مكنت الأشغال الفنية بين الخبراء التونسيين والأوروبيين في المجالات التي تقدم فيها الطرف الأوروبي بمقترحات جديدة ، من تحديد المقترضات التي قد يحصل حولها تقارب بين وجهات نظر الطرفين واتفق الطرفان على مواصلة المحادثات خلال الفترة المقبلة حول أكبر عدد ممكن من المواضيع بما في ذلك عبر عقد اجتماعات فنية بين الجولات ، مع إمكانية تنظيم اللقاءات التالية وذلك على ضوء تقدّم الدراسات والأعمال التقنية:

- اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني في تونس مبدئيا خلال أسبوع 18 فيفري 2019،
- إمكانية تنظيم جولة رابعة من المفاوضات في الربيع القادم في تونس،
- تبادل العروض القطاعية قبل الصائفة المقبلة إن أمكن ذلك وعقد اجتماع على المستوى السياسي.

الأشغال الفنية

وفي هذه الجولة من المفاوضات تمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

• المنتجات الفلاحية والفلاحة المصنعة ومنتجات البحر

واصل الطرفان التبادل حول معايير التفاوض المتعلقة بتحرير المبادلات الفلاحية كما جدّدا اتفاقهما حول مجمل المبادئ مع وجود إختلاف في وجهات النظر بخصوص بعض المعايير ولا سيما المتعلقة بمبدأ التفاوت في اتخاذ الالتزامات لفائدة لتونس. كما ذكر الجانب التونسي بالأهمية التي يوليها لدعم التأهيل خاصة لفائدة المستغلات الفلاحية الصغرى والمتوسطة ولتعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية.

كما استعرض الطرفان الإحصائيات المتعلقة بالمبادلات الفلاحية.

• الاجراءات الصحية والصحة النباتية

تدارس الطرفان مجدداً مقترح الاتحاد الأوروبي الخاص بالإجراءات الصحية والصحة النباتية وحدداً الفصول التي يمكن الاتفاق بشأنها والمقتضبات التي يمكن تقريب وجهات النظر بخصوصها وكذلك الفصول التي تتطلب مزيداً من التفاوض. كما تطرّقاً إلى الوثائق التي يتعين اعتمادها خلال تقييم مدى استجابته مؤسسات الصناعات الغذائية للمواصفات الأوروبية.

• المعاملة الوطنية والنفاذ إلى السوق بالنسبة للسلع

قدم الاتحاد الأوروبي مقتضيات هذا المحور الجديد والتي تهدف إلى تعزيز الأحكام التي نصت عليها اتفاقية الشراكة أو اتفاقية الغات. وناقش الجانبان الإجراءات التي يتم اعتمادها خلال الاستيراد والتصدير بما في ذلك رخص الاستيراد والتصدير إضافة إلى علامات المنشأ والمجالات المرتبطة بالمعاملة الوطنية والأداءات على التصدير وعلى المنتجات التي يتم إصلاحها أو إعادة تصنيعها والقيمة لدى الديوانة ونسبة استخدام إستغلال الأفضليات إلخ.

وسيتولى الجانب التونسي الإفادة بمقترحاته خلال الجولات القادمة.

• حقوق الملكية الفكرية

حرص الطرفان خلال هذه الجولة بروح من التفاهم المتبادل، على صياغة مشروع نص متوازن وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق بشأنه. وقد تم تسجيل تقدم هام في أغلبية أحكام هذا المحور.

كما تقدم الطرف التونسي بمقترحات تتعلق بالفنون الشعبية وبالحق المعنوي المرتبط بحقوق المؤلف. وتم تبادل القوائم فيما يخص المؤشرات الجغرافية.

• المسائل الديوانية وتسهيل المبادلات

واصل الجانبان تبادل الآراء حول المسائل المتعلقة بهذا المحور وناقشا مختلف جوانب النص ومنها خاصة الأهداف والتشريع والإجراءات والعلاقات مع وسط الأعمال وتحديد القيمة لدى الديوانة والتعاون الجمركي. وقد تم تسجيل التقدم أثناء هذه الجولة خاصة فيما يتعلق بمجال تطبيق هذا المحور الذي سيثمل المسائل الديوانية والجوانب ذات الصلة بتسهيل المبادلات.

• الصفقات العمومية

تطرق الجانبان بصفة معمقة لمشروع نصّ هذا المحور من أجل تحديد المسائل التي ستثير إشكاليات. وسيقوم الطرفان في مرحلة مقبلة، بإعادة صياغة وثيقة عمل جديدة تبرز مواقف كل منهما. كما اقترح الطرف التونسي ادراج أحكام تنص على معاملة خاصة لفائدة تونس بالنظر إلى الفارق التنموي بين الطرفين.

• المنافسة ودعم الدولة

قدّم الطرف الأوروبي عروضاً حول بعض النظم الخصوصية لدعم الدولة ، ثمّ واصل الطرفان النقاش حول النصّ مما أفضى إلى تحديد الجوانب التي يمكن الاتفاق بشأنها.

• التجارة والتنمية المستدامة

عقد الطرفان جولة بناءة حول محور التجارة والتنمية المستدامة. وتقدم الجانب التونسي خلال هذه الجولة بمقترحات تتعلق خاصة بالحفاظ على مستويات الحماية وعلى جوانب التعاون في مجال نقل التكنولوجيا النظيفة. وأبدى الجانبان اهتماماً مشتركاً بتعزيز جوانب التعاون في مجال التجارة والتنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالمواضيع ذات الصلة بالاقتصاد الدائري ومجابهة التغيرات المناخية والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات وأنظمة التجارة الأخلاقية والنزيهة والعلامات البيئية.

الخدمات والاستثمار

تقدم الطرف التونسي بمقترحات تهدف لتكريس مبدأ التفاوت في اتخاذ الالتزامات من خلال توفير مرونة أكبر وذلك للأخذ بعين الاعتبار حساسية بعض القطاعات والفارق في مستوى القدرة التنافسية الحاصلة بين اقتصادي الطرفين. كما تمحورت مقترحات تونسية أخرى حول مسألة النزاهة الاقتصادية وإنفاذ الالتزامات المتعلقة بتمنل الأشخاص الطبيعيين بوصفهم مسدي خدمات. وتضمنت هذه المقترحات أيضاً ارساء آليات ملائمة للاعتراف بالكفاءات والشهادات وكذلك لإزالة العوائق أمام مسدي الخدمات التونسيين الراغبين في النفاذ إلى السوق الأوروبية.

• مشروع اتفاق لحماية الاستثمارات

في إطار النقاش حول مشروع اتفاق حماية الاستثمارات، قام الطرفان بقراءة مشتركة للنص بما في ذلك التعاريف ومواصفات ومعايير الحماية. وأما بخصوص تسوية النزاعات في مجال الاستثمار، فقد قدّم الطرف الأوروبي توضيحاً حول بعض العناصر المبتكرة في النص المقترح وأهدافها خاصة فيما يتعلق بضمان النزاهة والحياد وبتعزيز شفافية المسار. واستجابة لطلب الطرف التونسي، يتولى الطرف الأوروبي تقديم عناصر أخرى للتوضيح من شأنها أن تمكن من فهم أفضل للنص برمته.

• التجارة الرقمية

استعرض الطرفان مجمل النص المقترح الذي تقدم به الطرف الأوروبي ودارت مناقشات جوهرية حول المضمون. وحدد الجانبان المسائل التي يمكن التوصل إلى اتفاق مبدئي بشأنها والمقتضيات التي تستوجب مزيداً من الحوار.

• آليات الدفاع التجاري

تناولت النقاشات أساساً المقترحات التي تقدم بها الجانب التونسي والتي تهدف إلى إضافة بنود جديدة حول الاجراءات الوقائية الثنائية والاجراءات الوقائية في المجال الفلاحي. ويتولى الجانب الأوروبي درس المقترح التونسي وتقديم موقفه بخصوصها قبل الجولة القادمة.

• الحواجز الفنية أمام التجارة.

تناول الطرفان من جديد أهداف هذا المحور المتعلق بالحواجز الفنية للتجارة ضمن اتفاقية الأليكا. وناقشا الترابط بين هذه المقتضيات ومحتوى اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة الخاص بالحواجز الفنية والمقتضيات المتعلقة بالتقارب التشريعي (ACAA)، كما اتفقا على مواصلة النقاش حول الحواجز الخصوصية بالتوازي مع النقاش حول نص الاتفاق. وقدم الطرف التونسي مقترحات حول بعض البنود. وتبادل الطرفان معلومات حول آليات الشفافية والتي يمكن استكمالها مستقبلا عند الاقتضاء. كما أكد الجانب التونسي على ضرورة توفير آليات الدعم الكفيلة لإنجاح الالتزامات المنبثقة عن هذا المحور. من جهته ، قدّم الطرف الأوروبي الملحق الخاص بالسيارات.

• الطاقة والمواد الأولية

قام الجانبان بقراءة ثانية للمقترح الأوروبي وتمكّنا من تحديد الأحكام التي قد تكون محلّ اتفاق والأحكام التي ما زالت تمثل إشكالا للطرف التونسي خاصة فيما يتعلق بعدم مطابقتها للتسريع الوطني. والتزم الطرف الأوروبي بإيلاء الأهمية للتعديلات التونسية حتى يتسنى التقدم في المفاوضات.

• المؤسسات الصغرى والمتوسطة

قدم الجانب التونسي مقترحات بخصوص محور المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي تهدف إلى إدخال أحكام جديدة تتعلق بالجوانب المرتبطة بتطوير هذه المؤسسات من خلال التجديد والتنافسية وسلاسل القيمة.